

موازنة 2018/2017.. تباطؤ نمو الإنفاق الرأسمالي والعجز 18,8% من الناتج

الرواتب تلتهم 54% من إجمالي الإنفاق.. ارتفعت 3% إلى 10,7 مليارات دينار

أحمد موسى

تسلط «الأنباء» الضوء على ميزانية العام الجديد التي شهدت تغييرات على صعيد انخفاض تقديرات عجز الموازنة وزيادة في حجم الدعم بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً، بالإضافة إلى زيادة في الإيرادات النفطية ونمو في بند الأجور.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح قد كشف عن الموازنة التقديرية لعام 2017-2018، خلال احتفالية للإعلان عن إطلاق المرحلة الثانية من خطة التنمية 2035 «كويت جديدة».

سجلت الميزانية الجديدة تقديرات للإيرادات العامة بنحو 13,3 مليار دينار بزيادة 30,4% عن تقديرات العام المالي 2016-2017، فيما جاءت مراجعة الحساب الختامي للعام 2015-2016 بنسبة 2,2%.

ونمت الإيرادات النفطية في ميزانية 2017-2018 بما نسبته 36% إلى 11,7 مليار دينار على أساس سعر برميل للنفط 45 دولارا للبرميل مقابل 35 دولارا في تقديرات موازنة العام الماضي، وشهدت الإيرادات غير النفطية استقراراً عند 1,6 مليار دينار لتعتمد بذلك موازنة البلاد بشكل كامل على تذبذب أسعار النفط في حركة إيراداتها العامة.

وتقدر الميزانية حجم إنتاج النفط في 2016-2017 نحو 2,8 مليون برميل دون تغيير عن العام الماضي، فيما ستبلغ إيرادات الغاز نحو 176,7 مليون دينار بزيادة 6,7% عن العام المالي الماضي، وتبلغ تكلفة الإنتاج نحو 2,3 مليار دينار لتصبح بذلك تكلفة إنتاج البرميل بالكويت نحو

7 دولارات للبرميل. وعلى صعيد المصروفات، فبلغت للعام 2017-2018 نحو 19,9 مليار دينار بنمو 5,3% عن مستواها في عام 2016-2017 وبزيادة 9,3% عن العام 2015-2016.

وجاءت زيادة المصروفات بدفع كبير من زيادة الرواتب بنسبة 3% عن العام الماضي لتبلغ 10,75 مليارات دينار، حيث تمثل الرواتب 54% من إجمالي الإنفاق، وزاد بند الدعمات بنسبة 6,8% إلى 3,13 مليارات دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط، لتشكل الرواتب والدعم 70% من جملة الإنفاق العام للبلاد في الموازنة الجديدة.

وارتفع دعم الطاقة إلى 1,34 مليار دينار مقابل 1,25 مليار دينار، وساهم زيادة أسعار البنزين الذي أقرته الحكومة العام الماضي في تقليص هذا الدعم الذي كان من المفترض أن يكون الضعف لولا زيادة الأسعار. واستقر دعم العلاج في الخارج عند مستوياته السابقة البالغة 185,5 مليون دينار فيما شهد الدعم الاجتماعي الذي يشمل الرعاية الاجتماعية ومنح الزواج زيادة طفيفة إلى 463 مليون دينار.

وتعادل عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي



النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

النمو في تقديرات العام الجديد. وقدرت الميزانية الجديدة العجز بالميزانية عند 6,6 مليارات دينار قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة فيما يبلغ نحو 7,9 مليارات دينار بعد الاستقطاع لينخفض بذلك عجز الموازنة للعام الجديد بنحو 24% عن العام المالي 2016-2017.

ويعاد عجز موازنة العام 2017-2018 نحو 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار وزير المالية على هامش مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن الموازنة أن تمويل العجز سيكون عبر طرح أدوات دين محلية، بالإضافة إلى سندات دولية بالرغم من عدم طرح سندات أعلن عنها بداية العام الماضي

الإحالة للتقاعد جزء القياديين المقصرين

محمود فاروق

قالت مصادر وزارية لـ «الأنباء» أن الحكومة تعد حالياً تقريراً عن القياديين المقصرين في تنفيذ برامج الإصلاح الحكومية والمشاريع التنموية المتعلقة في هيئاتهم أو وزاراتهم وفق الجدول الزمني المحدد لها وذلك عن السنة المالية 2017/2016.

وأضافت المصادر أن التقرير يتضمن أسماء المقرر أعفاؤهم من مناصبهم عبر إحالتهم إلى التقاعد، مع ذلك سبب التقصير وحجم المعوقات التي حالت دون إنجاز ما تطلب عمله وفق المواعيد المحددة التي تم إخطار مجلس الوزراء بها.

وذكرت المصادر أن اللجنة الحكومية المعنية بمراجعة تنفيذ المشاريع السنوية وبرامج الإصلاح رصدت تغييرات في أوامر التنفيذ وآلية التطبيق دون وجود أي مبررات حقيقية يستند إليها القيادي المسؤول في وزارته أو الهيئة التي يرأسها - على حد قول المصادر.

وأشارت المصادر إلى أن التقرير تضمن توصيات بإعفاء قياديين من عملهم وتعيين قياديين جدد لاستكمال المشاريع وبرامج الإصلاح كل حسب تخصصه.

وبخصوص الامتيازات المالية للقياديين الجدد، قالت المصادر أن القياديين سيشرّفون على أكثر من فريق عمل ولجنة داخل القطاعات الإدارية التي يعملون بها، دون أن يمنحوا أي زيادات مالية أو بدلات نظير العمل الإضافي، على اعتبار أنه يقع ضمن اختصاصات عملهم.

وتأتي تلك التوصيات ضمن تحرك حكومي يستهدف الإسراع في إنهاء المشروعات التنموية المرتبطة برؤية مستقبلية حتى العام 2035 والتي أعلنت عنها الحكومة مساء أول من أمس تحت شعار «نيو كويت» والتي تضمنت العديد من المشاريع العملاقة ضمن خطة تنموية كبيرة بتكلفة تخطت 100 مليار دولار تستهدف مضاعفة إيرادات الكويت 4 مرات خلال الأعوام المقبلة وزيادة الاعتماد على الإيرادات غير النفطية وإشراك القطاع الخاص.

بحمد الله وتوفيقه

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

نتائج عام 2016

	2015	2016
الأرباح الصافية للمساهمين "مليون د.ك"	145.8	165.2
ربحية السهم "فلس"	28.27	32.01
إيرادات التمويل "مليون د.ك" *	695.1	717.9
إجمالي مصروفات التشغيل "مليون د.ك"	330.4	294.9
مدينو عمليات التمويل "مليار د.ك" **	8.095	8.176
إجمالي الموجودات "مليار د.ك" **	16.494	16.499
إجمالي حقوق المساهمين "مليار د.ك"	1.779	1.810

للسادة المستثمرين

يسر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي أن يعلن للسادة المستثمرين الكرام أنه قرر توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 على النحو التالي:

ودائع استثمارية "الخامسية"	2.400%
ودائع استثمارية "المستمرة"	2.200%
ودائع استثمارية "السدرة"	1.500%
ودائع استثمارية "الديمة" 6 أشهر	1.425%
حسابات توفير استثمارية "التوفير"	0.650%

سيتم تسجيل الأرباح في حسابات العملاء

للسادة المساهمين

يسر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي أن يعلن للسادة المساهمين الكرام أنه قرر التوصية بتوزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 على النحو التالي:

توزيعات نقدية	17%
أسهم منحة	10%

علماً بأن التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة

* بلغت نسبة الزيادة في إيرادات التمويل 13.5% عن ما يقابلها من العام السابق بعد عدم تجميع شركة الافكو، وذلك لإيقاف تجميعها بنهاية عام 2015.

** بلغت نسبة النمو في مدينو عمليات التمويل وإجمالي الموجودات 6.6% و 4.5% على التوالي، وذلك بعد استبعاد أثر الانخفاض في العملة التركية.

kfh.com 180 3333